

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بعميم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/345) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجية للأيام الـ30 التالية.

وتقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني" ، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي ، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجية هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة).

نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

وفقاً لعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/454/2020 الصادر في 2 أبريل 2020، تم تعديل الحد الأدنى الرقابي لمعيار تغطية السيولة من 100% إلى 80%. ويسري العمل بهذه التعديلات حتى 31 ديسمبر 2020 على أن تتم مراجعتها في ذلك التاريخ من قبل بنك الكويت المركزي.

يتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر. كما يتطلب تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى والتي تبلغ 5% أو أكثر من إجمالي التزامات البنك. ويتم إعداد التقرير كما في آخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحكومة:

يخضع الإطار العام لعملية إدارة السيولة وفقاً لمبادئ الحكومة وللإرشادات الخاصة بسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبيّن هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة

لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحنة عامة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تعطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

يحفظ البنك بقاعدة تمويل متعددة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، وكذلك قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. و تعمل كل من إدارة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

وتعاونت إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 758 مليون د.ك خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجية البالغة 286 مليون د.ك. وبلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 264.92%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من الأموال النقدية والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأدوات الدين السيادية، وكذلك أصول المستوى الثاني التي تتكون من أدوات الدين السيادية وأسهم الملكية التي تستوفي المعايير المطلوبة في التعليمات. وقد شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تتكون من الالتزامات غير المضمونة لغير عملاء التجزئة نسبة 62.76% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية، بينما شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تتكون من التزامات عملاء التجزئة والم المشروعات الصغيرة نسبة 23.07%. أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فكانت عبارة عن عقود صرف أجنبي. وفي إطار الإجراءات المفروضة لدعم عملاء البنك في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، تم تأجيل سداد الأقساط الممنوحة لعملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرهم من العملاء المتضررين وفقاً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت وتعليمات بنك الكويت المركزي. ونتيجة لذلك، تم استبعاد التدفقات النقدية الدخلة الناتجة عن سداد الأقساط المذكورة أعلاه من التدفقات النقدية الدخلة في احتساب هذه النسبة.

والجدول المرفق لنموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة هو متوسط جميع أيام عمل الفترة التي أعدت عنها التقارير خلال الربع الثالث من العام 2020.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020

القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)	البيان	م
الأصول السائلة عالية الجودة:			
757,699	762,213	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	1
التدفقات النقدية الخارجية:			
231,760	1,474,715	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	2
-	-	الودائع المستقرة	3
231,760	1,474,715	الودائع الأقل استقراراً	4
630,563	1,148,058	الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	5
11,334	45,335	الودائع التشغيلية	6
619,229	1,102,723	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	7
-	-	الالتزامات المضمونة	8
26,774	65,369	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى، منها:	9
22,486	22,486	الناشئة عن المشتقات	10
-	-	الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	11
4,288	42,883	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	12
115,554	2,311,079	الالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	13
-	-	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	14
1,004,651		إجمالي التدفقات النقدية الخارجية	15
التدفقات النقدية الداخلة:			
-	-	معاملات الإقراض المضمونة	16
696,099	892,322	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	17
22,540	22,540	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	18
718,639	914,862	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	19
القيمة بعد التعديلات		معيار تغطية السيولة	
757,699		إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	20
286,013		صافي التدفقات النقدية الخارجية	21
264.92%		معيار تغطية السيولة	22